المشهد
العدد 328 – السنة الثانية عشرة- الأحد 12 مارس 2023م – 20 شعبان 1444هـ

قالت العرب

أنا لا أ كتب الأشعار فالأشعار تكتبنى ، / أريد الصمت كى أحيا، ولكن الذى ألقاه ينطقنى ،/ ولا ألقى سوى حزن، على حزن، على حزن ،/ أأكتب أننى حى على كفنى ؟/ أأكتب أننى حر، وحتى الحرف يرسف بالعبودية ؟

خالد ميري في زيارة لـ «المشهد»:

حريص على استقلال النقابة وتوظيف العلاقة القوية بالدولة في ممارسة صحفية حرة وكريمة

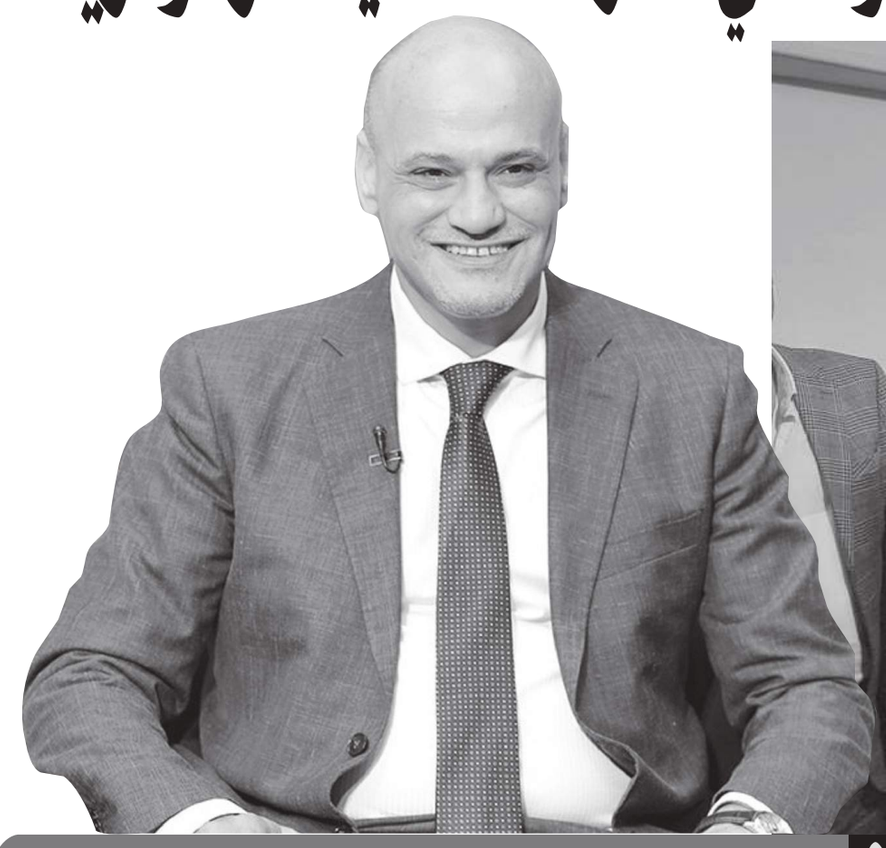

نقيم مؤتمرا بعد رمضان بمشاركة خبراء دوليين لمناقشة مشاكل صناعة الصحافة وعرض تجارب عن كيفية التغلب عليها وستكون الحكومة طرفا لمناقشة أي تسهيلات

عملت لمدة ١٢ عاما فى نقابة الصحفيين مع أربعة نقباء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار هم الأساتذة ممدوح الولى ويحيى قلاش وعبد المحسن سلامة وضياء رشوان وليس عندى مشكلة فى التعاون مع أى زميل أو محاولة إقناع أى شخص ، وإذا أحد يعرف ظروف مهنة الصحافة وصعوباتها ، فأنا ابن هذه المهنة لمدة ٢٣ سنة، كانت هذه بداية حديث خالد ميرى المرشح القوى لمنصب نقيب الصحفيين ، خلال ندوة مهمة عقدت بصحيفة المشهد مساء الأربعاء فى حضور عشرات من صحفيى وكتاب الجريدة وأسهم بالنقاش فيها من الكتاب أحمد هاشم وأشرف راضى وخالد محمود ومجدى شندى ومحمود الحضرى ومن المحررين أحمد صلاح سلمان وبسمة رمضان ورامى إبراهيم ونورهان صلاح.

وقدم ميرى نفسه بالقول: "التحقت بمجلة الشباب فى السنة الأولى للكلية، ثم التحقت بالأخبار فى السنة الرابعة للدراسة، بدون واسطة لأن رئيس تحريرها طلب من عميد كلية الإعلام أن يرسل له أفضل طلبة لديه، وظللت ٣ سنوات تحت التمرين ، وفى سنوات انضمامى الأولى للنقابة حصلت على جائزة النقابة عن أفضل تغطية صحفية/ ثم نائب رئيس قسم ورئيس قسم ، وكنت أصغر من يتولى نائب رئيس تحرير ومدير تحرير، وربما كنت فى عام ٢٠١٧ من أصغر من تولوا رئاسة تحرير الأخبار منذ إنشائها. لذا ، فأنا أعرف قضايا المهنة جيدا، وأعرف همومها ومشاكلها، وأنا واحد ممن يعانون هذه الهموم والمشاكل، لكننى أعرف جيدا أنه يمكن أن ننجح. ففى صحيفة الأخبار رغم أن تكاليف الصناعة زادت ٤ أضعاف ، إلا أن آخر ميزانية مرسلة للهيئة الوطنية للصحافة حققت ربحا. نعرف جميعا أن صناعة الصحافة تواجه مشكلة فى العالم كله وأنا أمين عام لاتحاد الصحفيين العرب لدورتين متتاليتين بالانتخاب وأعرف جيدا أن صناعة الصحافة فى كل الوطن العربى تواجه مشاكل حقيقية ولدينا صحف عريقة أغلقت وتم تشريد صحفييها فى كل الدول، الغنية منها مثل السعودية والكويت والدول التى لديها أعلى سقف حرية مثل لبنان. فعملى الأساسى هو الصحافة ومهمتى أن أحافظ على هذه الصناعة.

سنعيد عقد المؤتمر العام ، وبالمشاركة مع اتحاد الصحفيين العرب نقيم مؤتمرا بعد رمضان لمناقشة مشاكل صناعة الصحافة ونحضر خبراء دوليين لعرض تجارب عن كيفية التغلب عليها ، وستكون الحكومة طرفا لمناقشة أى تسهيلات يمكن أن تصاغ فى قوانين أو تقديم تيسيرات للحفاظ على هذه الصناعة.

بدأت بصناعة الصحافة لأنى اعتقد أن النقابة أسست للحفاظ على صناعة الصحافة ومن يعملون بها، تحافظ عليهم وعلى بيوتهم مفتوحة وعلى مصدر رزقنا وتساعدنا فى مواجهة مشاكلنا، حين بدأت أعرف أن الظروف صعبة والمشاكل كثيرة جدا ، فعلى مدى ١٢ عاما وفى ٢٠١٥ –٢٠١٩ شرفتمونى ومنحتمونى أعلى الأصوات وأعرف إلى اى مدى مشاكل النقابة كثيرة ومتراكمة ومعقدة، وأنا لم أقل أن معى عصا سحرية ولكنى أقول أنى قادر على أن أعمل فى كل الملفات وإن شاء الله نستطيع أن ننجح فيها جميعا، أو على الأقل نحقق نقلة للأمام فيها.

بدأت بالدخول فى مفاوضات صعبة جدا مع الحكومة لمدة أسبوعين لزيادة البدل وزيادة المعاشات – رغم أن أصحاب المعاشات لا تصويت لهم – وكنت أريد أن أقول أن هناك تجاوبا، فالنقابة التى تحصل على ٥٨٠ مليون جنيه من الدولة فى السنة – بعد الزيادات التى حصلت عليها – وهذا تعبير عن احترام النقابة والمهنة وتعبير عن احترامنا كلنا، لن نستطيع اجتياز المشاكل إذا تصدينا لها ، ولدينا القدرة على ذلك ، وفى بداية عملى بالأخبار كلفت بتغطية أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وأعتقد أن هذه المعركة كانت أكبر نصر حققته الجماعة الصحفية منذ تأسيس النقابة فى عام ١٩٤١، ومصدر من مصادر قوتنا أن تمثل فى النقابة كل التيارات وكل الآراء ، ولكن أيضا كان من مصادر قوتنا أنه كان لدينا رجل دولة استطاع أن يستخدم قوته ليحقق للصحفيين هذا النصر، فأن أحافظ على النقابة مستقلة هذا دورى ومهمتى الأساسية ، ولكن النقابة مؤسسة من مؤسسات الدولة لايصح أن تدخل معها فى تصادم ، وحين فعلت هذا دفعنا كلنا الثمن ولا نزال ندفع تبعات هذا حتى الآن، مافعلناه فى المعاشات والأجور سنكمله فى العلاج لأن جزءا رئيسيا من المبلغ الذى حصلت عليه من الحكومة هو ١٢,٥ مليون للعلاج لأن الاشتراكات لاتزيد عن ٣ ملايين والعجز هذا العام فى العلاج ١٨ مليونا ، سنضيف ١٥ مليونا من الدولة و٣ ملايين من حسابات أخرى فى النقابة ، كما حصلت على مبلغ محترم من مؤسسات مصرية أخرى لأن أى حركة فى مشروع العلاج تستلزم ملايين أخرى لنستطيع تحقيق استفادة حقيقية من المشروع، مع أنه بشكله الحالى أفضل من مشروع نقابة الأطباء ، لكن عندى قناعة وإيمان أنه يحتاج إلى نقلة ، كما أن وزارة الصحة ستنشيء عيادة شاملة فى الدور السادس للنقابة تتحمل الوزارة تكلفتها ، سنكمل فى ملف الخدمات لأن هذا دور مهم للنقابة ، فحين يحتاج الصحفى خدمة يجب أن يجدها فى نقابة ويحصل عليها بكرامة دون أن يمن أحد عليه ، وهذا واجب أن تؤديه النقابة.

فى التشريعات أيضا ، وكما عملنا من ٢٠١٣ .. كنت فى اللجنة السداسية مع الأساتذة يحيى قلاش وجلال عارف وضياء رشوان وجمال فهمى وصلاح عيسى – رحمة الله عليه – لو تريدون معرفة صعوبة الحركة فى القوانين سأحكى لكم قصة كان شهودها الأستاذ صلاح عيسى والأساتذة يحيى قلاش وجلال عارف وجمال فهمى ، فقد حاولنا تحويل النص الدستورى الذى لايجيز حبس الصحفى إلا فى ٣ جرائم فقط إلى نص فى قانون الصحافة والإعلام ، فنفاجأ بعد ٦ شهور من المفاوضات مع وزارة العدل أن هذا يستحيل تقريبا ، لأن لدينا قانون العقوبات و٢٠ قانونا آخر يتحدثون عن التحريض على العنف وحده، وهنا كان صعبا أن أحوله لنص فى القانون لأن ذلك يحتاجا تعديلا فى كل هذه القوانين . حين صدر قانون تنظيم الصحافة كان لنا عدد من الاعتراضات عليه وذهبنا للبرلمان وقابلنا د. على عبدالعال بشكل محترم ، لكن فى التطبيق العملى لكى نجرى تعديلا اكتشفنا أن ذلك يستلزم تعديلا فى قوانين أخرى ، مثل مسألة التصوير فى الشارع. النقابة أعدت تصورا كاملا وقدمته للحوار الوطنى وسأكمل مع الحكومة والبرلمان فيه، وتعرفون أن القوانين فى النهاية تحتاج إلى نفس طويل وقدرة على التفاوض ، متواصل فى هذا الملف وسأكمل فيه لأن أهم شيء أن نساعد زملاءنا أن يعملوا بحرية ويمارسوا مهنتهم دون مضايقة.

فى ملف الحبس بذل الأستاذ ضياء رشوان جهدا كبيرا ، وأنا عملت فى هذا الملف طوال الـ ١٢ عاما التى أمضيتها فى مجلس النقابة ، ووصلنا إلى أن عدد المحبوسين احتياطيا تقلص إلى ١٠ من أعضاء الجمعية العمومية".

حق الحصول على المعلومات

عن إمكانية التنسيق مع وزارة الداخلية لتفعيل المادة الدستورية المتعلقة بحق الصحفى فى الحصول على المعلومات ، قال إن المادة موجودة فى قانون تنظيم الصحافة ، لكن الآليات التى ذلك موجودة فى قانون تداول المعلومات وهو قانون لايخص الصحفيين وحدهم ، بل كل النقابات وكل فئات المجتمع، ومنذ تم الاستفتاء على الدستور فى ٢٠١٤ كان هناك نقاش طويل حول هذا الموضوع ، ولدينا تصور لقانون تداول المعلومات نأمل أن يتم ، وأنا متواصل مع وزارة الداخلية بخصوص التصوير فى الشارع حتى يتم الانتهاء من القانون ونأمل أن يقدم تيسيرات على الأرض فى عمل الصحفيين.

وعن مطالب شعبة التصوير بالنقابة بإتاحة عملهم فى الشارع قال ميرى نحن سعينا فى هذا الاتجاه قبل أن تصدر الشعبة بيانها ، ومستمرون فى هذا الاتجاه. وعن تعبير "ضوابط" الموجود فى برنامجه بخصوص التصوير، وهى كلمة فضفاضة، فمن الذى يصدر تصريح التصوير لأن جهات من الجهات تمنع التصوير لمن يحمله بذريعة أن التصريح ليس صادرا منها قال ميرى باستثناء أماكن محددة يحتاج التصوير فى الجهات التابعة لها لإذن نظرا لسريتها، فإن وزارة الداخلية هى من تتولى الأمر فى الغالبية العظمى من الأماكن.

حصول النقابة على 580 مليون جنيه سنويا من الدولة تعبير عن احترام النقابة والمهنة

حصلت على 15 مليون جنيه من الدولة و3 ملايين من حسابات أخرى في النقابة ومبلغ محترم من مؤسسات مصرية لسد عجز مشروع العلاج وانا على قناعة أنه يحتاج إلى نقلة والصحة ستنشيء عيادة شاملة للنقابة

النقابة أعدت تصورا كاملا للحوار الوطني عن "التصوير في الشارع" وسأكمل مع الحكومة والبرلمان وتعديل القوانين يحتاج لنفس طويل وقدرة على التفاوض

إلغاء امتيازات الصحفيين في المواصلات عمرها 4 سنوات وكان الرد دائما أن المواصلات تدار بشكل اقتصادي ولدي موعد مع وزير النقل السبت المقبل لمحاولة حلها

سنقيم دورات تدريبية بالنقابة على يد أفضل المدربين من مصر والخارج لتطوير قدرات الصحفيين ولدى اتفاقات مع مؤسسات مصرية لعمل مجموعة أحداث مهمة تحقق 20 مليون جنيه دخلا لسد عجز المعاشات

ليست معي عصا سحرية ولكني قادر على العمل في كل الملفات وإن شاء الله نستطيع أن ننجح فيها جميعا أو على الأقل نحقق نقلة للأمام

تواصلت مع وزيرة التضامن وسأجتمع بها في حضور رئيس هيئة التأمينات لإعادة اتفاق التأمين بأفضل مما كان عليه ، وسيعملون معنا في النقابة لأن الزملاء لديهم مشاكل كبيرة في هذا الملف

وكانت الصياغة التى قدمتها النقابة أن التصوير يباح فى كل مكان إلا فى الأماكن التى تتمتع بالسرية، وجلسنا فى مناقشة طويلة مع البرلمان وقتها، وبعد انصرافنا أصر الأستاذ أسامة هيكل على الصياغة الموجودة الملتبسة وهى التى خرجت من البرلمان وتسببت فى مشكلة! وعن الإجراءات المتخذة لحل هذه المشكلة، أضاف ميرى : نحن جهزنا التعديل وعدنا فيه للصياغة التى كانت موجودة فى أصل مشروع القانون ، وقدمنا ذلك فى الحوار الوطنى وأنا متواصل مع الحكومة والبرلمان ، لكن تعديل القوانين يأخذ وقتا طويلا ومجهودا كبيرا. وتواصلت مع الداخلية لتقديم تيسيرات والتعامل بطريقة مختلفة مع الزملاء الذين يمارسون عملهم فى الشارع حتى ننتهى من الأمر. وعن الامتيازات التى كانت للصحفيين فى المواصلات وتم إلغاؤها قال خالد ميري: هذه مشكلة من المشاكل المتراكمة التى تحدثت عنها ، وعمرها ٤ سنوات ، وكان الرد دائما أن المواصلات تدار بشكل اقتصادى الآن، ولدى موعد مع وزير النقل فى التاسعة صباح السبت المقبل .. سنفتح الملف ، وأعد أن أبذل أقصى مجهود فى هذا الملف وغيره من الملفات التى تحدثنا عنها وسنصل لنتائج.

وعن قضية الفصل التعسفى قال خالد ميري: فى هذا الملف تحديدا لدى مشكلة مع الصحف ، ففى صحيفة مثل المشهد ينجاز مجدى شندى رئيس تحريرها دوما ضد الصحفيين!! النقابة دورها أن تتفاوض ، ودائما ولايتنا على رئيس التحرير وليس على الإدارة ومع آخر مجموعة من المصرى اليوم تدخلت وأوقفت هذا الإجراء والمسألة تحتاج إلى تعديل فى القانون حول دور النقابة ، من مجرد نقابة تتفاوض للدفاع عن الزملاء وعن حقوقهم لنقابة يكون لها أيضا علاقة مباشرة بالإدارة وبتراخيص هذه الصحف، أتناقش مع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام فى هذه المسألة وحينما نطرح قانون النقابة للتعديل، وبعيدا عن مواد قوانين الحقوق والحريات التى لا أقبل المساس بها ، لابد أن نتناقش فى بقية مواد القانون الأخرى بعد انتهاء الانتخابات ، ولا بد بد أن تكون هناك آلية واضحة غير التفاوض مع الإدارة أو تحويل رئيس التحرير للتحقيق فى النقابة أو قف القيد من الصحيفة لأننا فعلنا ذلك لفترة مع المصرى اليوم وبعد ذلك اكتشفنا أن زملاءنا الجدد هم الذين تضرروا، فتراجعنا عن هذه الخطوة لأن إدارات الصحف لا تتضرر منها.

وعن التأمينات والاتفاق الذى أبرم مع الأستاذ ضياء رشوان وكان هو طرفا فيه ثم توقف، قال خالد ميري: تواصلت مع الوزيرة وبعد عودتها سأجلس معها ورئيس هيئة التأمينات لإعادة هذا الاتفاق بأفضل مما كان عليه ، وسيعملون معنا فى النقابة لأن الزملاء لديهم مشاكل كبيرة فى هذا الملف وجهة العمل ستكون غير موجودة، كان الاتفاق أن الزملاء سيدفعون ولكن عددا منهم رفضوا الدفع ، والأساس أننا سنعيدهم ليعملوا ، ومشكلة أن يتحول الصحفى المؤمن عليه لصاحب عمل ويحرم من التأمين الصحى مشكلة محلولة والعقبة الحقيقية هى قدرة الزملاء على أن يدفعوا حصة صاحب العمل.

وعن قضية حرية الصحفيين فى إبداء آرائهم قال خالد ميري: إن هذا الموضوع مطروح كبند رئيسى فى الحوار الوطنى ومنسق الحوار الوطنى هو الأستاذ ضياء رشوان نقيب الصحفيين الحالى وهذا أيضا تقدير للنقابة، سنكمل من خلال الحوار الوطنى ومن خلال النقابة ، وكما قلت أنا حريص على استقلال النقابة كما أنى حريص على وجود علاقة قوية بين الدولة وبين النقابة تستخدم فيما يحفظ استقلال النقابة لأن ذلك سيساعدنا طول الوقت فى أن يمارس الصحفيون عملهم بحرية وكرامة وهذا حقهم ولا أحد يختلف عليه.

وعن الكيانات الوهمية قال خالد ميرى إننا تقدمنا ببلاغ لوزارة الداخلية ضد هذه الكيانات ، واتفقنا على ألا تكتب صفة صحفى فى البطاقة إلا لعضو نقابة الصحفيين ، وأعدك بأن نشكل لجنة قانونية مستقلة لمطاردة هذه الكيانات فى الفترة المقبلة ، وسنكمل جهودنا مع وزارة الداخلية وكل الوزارات المعنية لإغلاق هذا الملف فى أسرع وقت.

البدل والمعاشات والعلاج

عن إمكانية إعادة التفاوض مع الدولة لزيادة البدل بقيمة ألف جنيه بدلا من الـ ٦٠٠ جنيه التى أعلن عنها خاصة بعدما أعلن الرئيس الأسبوع الماضى زيادة دخول العاملين بالدولة بألف جنيه قال خالد ميري: حين بدأت المفاوضات بدأنا من نقطة الصفر وكان رئيس الوزراء ووزير المالية رافضين تماما ، لأننا النقابة الوحيدة التى حصلت على زيادة فى شهر سبتمبر الماضى ، والحقيقة كنت مع الأستاذ ضياء رشوان ، ورأيت كيف بذل جهدا لإنجاز هذا ، والمفاوضات استغرقت أكثر من أسبوعين حتى نصل لنتيجة ، وكنت مصمما على أقصى زيادة ممكنة للبدل ، فاتفقنا على الـ ٦٠٠ جنيه ، وحينما أعلن قرار الرئيس تواصلت مع الجهات المختصة فى نفس اليوم حتى يتم صرف الزيادة ابتداء من شهر ٤ وليس بداية من شهر ٧ بأثر رجعي، وحينما تحدث الرئيس عن الزيادة تواصلت تقريبا مع كل ملاك الصحف لأن هذه مسألة تخصهم ، لأن البدل ليس مرتبا ، صحيح أنه تحول لدخل أساسى لمعظم الصحفيين ، ونستخدم كل مالدينا من قدرة للتفاوض على أفضل امتياز ، لكن فى النهاية هناك ملاك صحف، والهيئة الوطنية للصحافة تواصلت مع مجلس الوزراء لزيادة رواتب محررى الصحف القومية ، وعدد كبير من الصحف زادت الرواتب فى خلال الشهور الماضية، وأى جهد يمكن أن نبذله لإفادة الزملاء لن نتأخر عنه.

وعن الخشية من تهميش أعضاء مجلس النقابة الذين يحملون رؤى مخالفة للأغلبية، قال خالد ميرى : ذكرت أنى تعاملت مع ٤ نقباء مختلفين (فى الآراء والتوجهات) وقادر على أن أتعامل مع الجميع. لكنى لن أفرضعلى المجلس القادم قبل أن ينتخب وإن شاء الله يكون هناك توافق وروح إيجابية لكن لا أستطيع التحدث باسم المجلس لأنى سأكون واحدا منه، ويدى ممدودة لكل المجلس.

مفاوضات زيادة البدل استغرقت أكثر من أسبوعين وكنت مصمما على أقصى زيادة ممكنة وتواصلت مع الحكومة لصرفه ابتداء من شهر 4 وليس من شهر 7 بأثر رجعي

شروط القيد الموجودة فى القانون كانت تصلح سنة 1970 ولا تصلح الآن والمسألة تحتاج إلى مراجعة مواد القانون وهو ماسيكون محل مناقشة مطولة بعد الانتخابات

تم إغلاق الباب الخلفى المتمثل فى القيد الاستئنافى إلا لمن تقدم للجنة القيد ورفضته والجمعية العمومية لم تزد بأكثر من 500 صحفى من 2019 وحتى الآن

اتحاد الصحفيين العرب يبحث منذ ستة شهور مع وزراء الإعلام العرب لخوض مفاوضات عربية جماعية مع المنصات الكبيرة التى تسرق المحتوى وتوجيه العائد لمساندة الصحف

وعن لجنة القيد وما يتردد حول تساهلها قال ميرى : بعد ٢٠١١ حدثت هجمة ولم يكن أحد يستطيع رفض تعيين الصحفيين ، وبالتالى تحركت الجمعية العمومية بشكل كبير، بين ٢٠١٣ و ٢٠١٥ حاولنا تغيير شروط القيد لإغلاق هذه الهجمة على النقابة وفى آخر ٤ سنوات أوقفنا تكويد الصحف الجديدة ، وفى آخر ٤ سنوات ، ولم تتحرك الجمعية العمومية بين ٢٠١٩ و٢٠٢٣ بأكثر من ٥٠٠ صحفى والأرقام موجودة ، ورأيى أن شروط القيد الموجودة فى القانون كانت تصلح سنة ١٩٧٠ ولا تصلح الآن ، والمسألة تحتاج إلى مراجعة مواد القانون وهو ماسيكون محل مناقشة مطولة بعد الانتخابات لأن المسألة خلافية ، لكن فى رأيى لم يعد يصلح أن يكون برئت التأمين وعقد العمل وشهادة مؤهل جامعى لتكون مؤهلا للقيد فى النقابة ، ومن حق النقابة أن تكون شريكة للصحف فى اختيار الناس الذين يمارسون المهنة بشكل حقيقي، كما أن القيد الاستئنافى الذى كان بابا خلفيا وصلنا مع محكمة استئناف القاهرة لحل فيه، وهى عدم نظر القضاء أى قضية لأى زميل إلا لو كان قد تقدم للجنة القيد ورفضته. فالصحف التى كنا نرفض القيد منها كانوا يأتون من الباب الخلفى ويقيدون. الآن توقف هذا.

وعن سرقة حقوق الملكية الفكرية للصحف المصرية قال ميري: إن اتحاد الصحفيين العرب يبحث منذ ستة شهور مع وزراء الإعلام العرب لخوض مفاوضات عربية جماعية مع المنصات الكبيرة التى تسرق المحتوى، وقلنا فى مناقشاتنا مع وزراء الإعلام العرب أن الاتحاد الأوروبى نجح كجماعة فى التفاوض ويأخذ حقه وجزء من هذا الحق ذهب لدعم الصحافة ، كما أن ألمانيا نجحت منفردة، فأنا عندى تجربتين ، وخلال شهرين يفترض أن يكون وزير الإعلام الأردنى جهز دراسة شاملة (لآلية التحرك الجماعى العربى والمفاوضات الجماعية العربية لأن أى دولة لو دخلت التفاوض وحدها لن تصل لنتيجة) لكن سنكمل هذا الجهد لأن أى نتيجة ستساهم فى دعم الصحافة التى تواجه مشاكل حقيقية.

وعن البرامج المحددة لتطوير مستوى المهنة قال ميري: سأسأل الصحف عن الدورات التدريبية التى تحتاجها لمحرريها، هذه الدورات ستكون على يد أفضل المدربين من مصر والخارج وتقام فى مركز التدريب بالنقابة ، كما أن لدى اتفاقات مع مؤسسات مصرية لعمل مجموعة من الأحداث المهمة من خلال مركز التدريب حتى أحقق دخلا قدره ٢٠ مليون جنيه غير ما حصلت عليه من الحكومة لسد عجز المعاشات لأن المعاشات كانت ٤,٨ مليون جنيه قبل الزيادات التى أنجزتها مؤخرا، فالمعاشات تكلف النقابة سنويا ٧٠ مليون جنيه وزملائى يحصلون على معاشاتهم دون أن يدفعوا جنيها واحدا كاشتراك ، ونحن نحل مشكلة التأمينات حتى يظل الصحفى يدفع اشتراكات ليحصل فى النهاية على ٢٧٥٠ جنيه كمعاش تأمينى ، لكن فى النقابة يحصل على معاش ٣٠٠٠ جنيه دون أن يدفع جنيها واحدا كاشتراك.

أعده للنشر: هيباتيا موسى